الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 26 – 28 مايو 2014

HC038-C2-R038

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية 2
2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 7
3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....13
4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين 22
5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 29
6. الاستنتاج 35

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخرِّيجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخرِّيجين**

الخرِّيجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في جامعة العلوم التطبيقية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في كلية العلوم الإدارية من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 26–28 مايو 2014؛ لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها كلية العلوم الإدارية، وهي: برنامج بكالوريوس في المحاسبة؛ برنامج بكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية؛ برنامج بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة؛ برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال؛ برنامج بكالوريوس في العلوم السياسية؛ برنامج ماجستير في المحاسبة والتمويل؛ برنامج ماجستير في إدارة الأعمال؛ وبرنامج ماجستير في إدارة الموارد البشرية.

ويقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة العلوم التطبيقية في 24 أكتوبر 2013، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم الإدارية. وفي 3 مارس 2014، أُبلِغت جامعة العلوم التطبيقية بأن موعد الزيارة الميدانية سيكون في الفترة 26–28 مايو 2014. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة العلوم التطبيقية بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 27 فبراير 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لإدارة الأعمال، والمحاسبة، والتمويل، والعلوم السياسية، ونُظُم المعلومات الإدارية وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من 10 مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قِبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخرِّيجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة العلوم التطبيقية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أنَّ مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة العلوم التطبيقية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة العلوم التطبيقية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة العلوم التطبيقية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في جامعة العلوم التطبيقية بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية العلوم الإدارية

كلية العلوم الإدارية هي واحدة من ثلاث كليات في جامعة العلوم التطبيقية. وينص الكُتيب الإرشادي للبرنامج للأعوام الأكاديمية 2013–2015، على أن الكلية قد تأسست في عام 2005؛ لتؤدي رسالة تتمثل في تلبية حاجة مجتمع البحرين والمنطقة إلى كوادر متخصصة ومؤهلة في العلوم الإدارية، وإدارة الأعمال، والمحاسبة، والتمويل، وإدارة نُظُم المعلومات، والعلوم السياسية.

وتضم الكلية حاليًا أربعة أقسام، هي: إدارة الأعمال، المحاسبة والمالية، إدارة نُظُم المعلومات الإدارية، والعلوم السياسية، كما تطرح خمسة برامج دراسات أولية؛ هي: (بكالوريوس في إدارة

الأعمال، بكالوريوس في المحاسبة، بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة، بكالوريوس في نُظُم المعلومات الإدارية، وبكالوريوس في العلوم السياسية) وثلاثة برامج دراسات عليا؛ هي: (ماجستير في إدارة الأعمال، ماجستير في إدارة الموارد البشرية، وماجستير في المحاسبة والتمويل).

ويعمل في الكلية 34 عضو هيئة تدريس؛ منهم 30 عضوًا يعملون بدوام كامل. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن العدد الكلي للطلبة المسجلين في الكلية خلال العام الأكاديمي 2012–2013، بلغ 1137 طالبًا.

4.1 نبذة عامة حول برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل

يُدار برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل من قِبل قسم المحاسبة والتمويل، وقد تم طرحه للمرة الأولى في صيف العام الأكاديمي 2007–2008 حيث سجل فيه تسع طلاب. وقد خضع البرنامج للمراجعة في العام الأكاديمي 2012–2013؛ والتي تمخض عنها العديد من التغييرات التي جرى تنفيذها في العام الأكاديمي 2013–2014. وقد تزايد عدد الطلبة المقبولين في البرنامج ليصل إلى 48 طالبًا، تخرّج منهم 12 طالبًا، وهم يعملون الآن في قطاعات مختلفة. ويُدرّس برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل باللغة العربية، كما أنَّ هناك ثمانية أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام كامل ويقومون على تقديم البرنامج.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخرِّيجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**على قدر محدود من الثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 لدى برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل أهدافٌ وغاياتٌ منصوصٌ عليها، وهي معرفةٌ بوضوح، ومتلائمة مع النصوص المعبرة عن رسالة ورؤية الجامعة والكلية. كما أنَّ أهداف البرنامج محوَّلة إلى مخرجات تعلُّم مطلوبة للبرنامج. وخلال المقابلات مع فريق البرنامج، أُبلِغت لجنة المراجعة عن الآلية المُتبعة في ضمان هذه المواءمة، ودور المراجعين الخارجيين في التحقق منها، وضمان أن تكون هذه الأهداف والغايات مناسبة لنوع ومستوى البرنامج. ولجنة المراجعة تقدِّر المواءمة بين أهداف وغايات البرنامج، والنصوص المُعبِّرة عن رسالة ورؤية الجامعة والكلية.

2.2 يتكون برنامج الماجستير المحاسبة والتمويل من 36 ساعة معتمدة؛ موزعة على ثلاثة فصول دراسية؛ 30 ساعة معتمدة للمقررات الإجبارية، تشمل ست ساعات معتمدة للأطروحة، وست ساعات معتمدة للمقررات الاختيارية. وقد خضع البرنامج لمراجعة تمخضت عنها تحسينات مهمة تم تنفيذها في العام الأكاديمي 2013–2014. وتعالج هذه التحسينات المشكلات المرتبطة، ببُنية البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة له، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومحتوى المقررات. وقد التقت لجنة المراجعة بالإدارة العليا للبرنامج، والذين قدَّموا شرحًا واضحًا عن التحسينات التي تم إدخالها على برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، وعلاقته بالحاجات المحلية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، فقد أبلغ الطلبة لجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة بأن هذه التحسينات قد أثْرت المنهج الدراسي بموضوعات مفيدة، مثل أخلاقيات المحاسبة، والحوكمة. ويُسمح لطلبة برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل دراسة 12 ساعة معتمدة كحدٍّ أقصى في الفصل الدراسي العادي، وست ساعات معتمدة في الفصل الدراسي الصيفي. وتشعر لجنة المراجعة بعدم الارتياح؛ نظرًا لأنَّ معظم الطلبة المسجلين في البرنامج يعملون في وظائف بدوام كامل، وأنَّ 12 ساعة معتمدة في الفصل الدراسي يعدُّ عبئًا كبيرًا. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بتعديل الحد الأقصى للعبء الدراسي للطلبة وتقليله؛ ليكون بقدرٍ مناسبٍ. وكبرنامج للماجستير، فإنَّ المنهج الدراسي ينتقل سريعًا من الموضوعات النظرية الأساسية للمعارف التخصصية، نحو مقررات دراسية متقدمة بشكل أكثر؛ تُثري تفكير الطلبة لينعكس ذلك في ممارساتهم المستقْبلية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير –

أنَّ استخدام المعايير العالمية – في تدريس المحاسبة (AIESs) – للمقارنة المرجعية للبرنامج؛ يضمن أن يُتيح المنهج الدراسي توازنًا مناسبًا بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق. إنَّ استخدامَ البرنامج لهذه المعايير العالمية في تدريس المحاسبة، بالإضافة إلى التغييرات التي تمت في المنهج الدراسي؛ نتيجة للمراجعة التي أُجريت مؤخرًا للبرنامج، قد عزَّزت برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، من خلال تأسيس معايير في مجال تدريس المحاسبة الاحترافية التي تستدعي كفاياتٍ فنيةً ومهاراتٍ، وقِيمًا، وأخلاقياتٍ، وتوجهاتٍ احترافيةً. ولجنة المراجعة تقدِّر التدرج المُنظم بصورة جيدة للمقررات الدراسية، ابتداءً من المقررات الأساسية، والتوازن بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق.

3.2 بشكلٍ عام، فإنَّ المفردات الدراسية للمقررات مُعدَّة ومقدمة بشكلٍ جيد، وتلبي شروط ومعايير تخصص المحاسبة والتمويل. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ المفردات الدراسية ذات صلة ببرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، والمُخرجات المتوقعة منه. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة من فريق البرنامج أنَّ محتويات المقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة قد خضعت للمراجعة، وأنَّه تم تحديثها مؤخرًا. وقد درست لجنة المراجعة توصيفات المقررات المُقدَّمة لها، والمعايير المستخدمة في تصميم هذه المقررات، وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة في ملفات المقررات على أن محتويات المقررات الدراسية والكتب المنهجية مناسبة لمستوى درجة الماجستير. كما تلاحظ لجنة المراجعة استخدام نموذجٍ موحَّدٍ في المفردات الدراسية للمقررات، كما أنَّ توصيف المقررات (التوصيف العام للمقررات) المستخدم حاليًا في برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل يدل على الربط بين المواد التي يتضمنها المقرر ومخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، كما يحتوي توصيف المقررات على المعلومات الأساسية المطلوبة مثل مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقرر، وطرق التدريس، وطرق التقييم، والجدول الزمني، والمصادر المُستخدمة. إلا أنَّه يفتقر للمعلومات الخاصة بعضو هيئة التدريس الذي يقوم بتدريس المقرر (كاسم عضو هيئة التدريس مثلاً، ومكان مكتبه، ومعلومات الاتصال، والساعات المكتبية). وتقترح لجنة المراجعة إضافة هذه المعلومات في توصيف المقرر. وقد درست لجنة المراجعة ملفات المقررات المقدَّمة لها، ولاحظت محدودية المادة فيما يتعلق بالممارسة الاحترافية أو المادة المستنبطة مباشرة من الممارسة العملية. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بإثراء هذه الملفات، لاسيما من حيث عمق المقررات العملية، من خلال دعم المفردات الدراسية لهذه المقررات بمواد ذات صلة بالممارسات الاحترافية في تخصصات المحاسبة والتمويل. والحالات التي يمكن استخدامها قد تكون مأخوذة من حالات المقاصّة، أو مُطوَّرة بشكل خاص للمقرر؛ لكي تعكس الممارسات المحلية والإقليمية، وتربط البرنامج ببيئته، وتزيد من صلة المادة الدراسية المُقدَّمة للطلبة الذين يرغبون في الحصول

على عمل داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بالبحث عن الطرق التي يمكن من خلالها إدخال متطلبات وشهادات الجهات الاحترافية في المنهج الدراسي لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل بما يتوافق مع أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة.

4.2 لدى البرنامج 21 مُخرَج تعلم مطلوبًا؛ وهي مقسَّمة إلى أربــع فئات، هــي: المعرفــة والــفهم (A1-A5)؛ مهارات خاصة بالموضوعات (B1-B8)؛ مهارات التفكير النقدي (C1-C4)؛ والمهارات العامة والقابلة للنقل (D1-D4). وقد تمت إعادة بناء مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج من قِبل فريق البرنامج أثناء عملية المراجعة الأخيرة. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قد تم تطويرها؛ بناءً على مقارنة مرجعية قد أُجْريت مع برامج مماثلة مطروحة في جامعات محلية، وإقليمية، وعالمية، وبناءً على استشارة المراجعين الخارجيين؛ لضمان ملاءمتها لنوع البرنامج ومستواه. وعلاوة على ذلك، فهناك أدلة على مواءمة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع أهدافه وغاياته. ولجنة المراجعة تقدِّر أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج تتوافق مع رسالة الجامعة وأهداف البرنامج، وأنَّها مُقارنة مرجعيًّا مع برامج مماثلة، كما أنَّها مناسبة لنوع البرنامج ومستواه.

5.2 مخرجات التعلُّم الخاصة بكل مقرر من المقررات الدراسية موصوفةٌ وموثَّقة في توصيف المقرر؛ وتم ربطها بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد تفحَّصت لجنة المراجعة مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات في ملفات المقررات الدراسية، ولاحظت أنَّ هذه المخرجات، بوجهٍ عام، مناسبةٌ للمفردات الدراسية للمقرر. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وجدت لجنة المراجعة أنَّ لديهم معرفةً حول كلٍّ من الإجراءات الخاصة بتطوير مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية والهدف من وراء استخدامها وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما تلاحظ لجنة المراجعة العناية التي يوليها أعضاء هيئة التدريس؛ من أجل ضمان أن تكون مخرجات التعلُّم الخاصة بالمقررات مناسبة للبرنامج، من خلال ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأنَّ هناك عملية داخلية وخارجية مُطبَّقة؛ للتأكد من صحة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج والتحقق منها. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ مقرر الإدارة المالية (ACF641)، غير مرتبط بمُخرجيْ التعلم 6 و7 المطلوبيْن للبرنامج على الرغم من ارتباطهما بالمقرر. وتقترح لجنة المراجعة تعديل خارطة الربط لمعالجة هذا الأمر.

6.2 هناك إستراتيجية تعليم للأعوام الأكاديمية 2013–2016، مُنفذَة، وتشير إلى الأهمية التي توليها الجامعة لعمليات التعليم والتعلم. وقد تم تحويل هذه الاستراتيجية إلى سياسة تشجع على الاستفادة من مجموعة واسعة من طرق التعليم والتعلُّم؛ للمساعدة في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة. وقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال المقابلات أنَّ هذه السياسة منقولةٌ بشكلٍ جيد للطلبة ولأعضاء هيئة التدريس في البرنامج. ومن خلال ملفات المقررات المُقدَّمة، والمقابلات التي أُجريت أثناء الزيارة الميدانية، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ هناك طرق تدريس متنوعة (كالمحاضرات، ودراسات الحالة، والعصف الذهني، والمناقشات المفتوحة) مُطبَّقة في كل مقرر من المقررات الدراسية. وتشير توصيفات المقررات إلى طريقة التعليم والتعلم المستخدمة لتقديم أجزاء مختلفة من المفردات الدراسية، وربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر. وخلال المقابلات، عبَّر الطلبة عن درجة عالية من الرضا عن طرق التدريس المستخدمة حاليًا في برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. ولجنة المراجعة تقدِّر التنوع الواسع في طرق التعليم والتعلُّم؛ لدعم تحقيق أهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

7.2 لقد نفَّذت جامعة العلوم التطبيقية منصة الـ "Moodle"؛ لدعم عملية التعلُّم. ويُستخدم نظام الـ "Moodle" في رفع المواد الدراسية للمقررات، والدردشة، والإعلانات. وهناك تقارير دورية حول استخدام الـ "Moodle"، والتي تُبيِّن وجود زيادة كبيرة في استخدام هذه التقنية من قِبل أعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تلاحظ أنَّ هذه التقنية غير مُستخدمة بشكلٍ كامل بوصفها نظامًا لإدارة عملية التعلُّم المستقل، والذي يمكن أن يشجع على هذا النوع من التعلُّم. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بالبحث عن طرق لإدخال التعلُّم المستقل في المنهج الدراسي من خلال استخدام نظام الـ "Moodle".

8.2 خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تمت الإشارة إلى أن الطلبة يستخدمون وظائفهم بوصفها مصدرًا رئيسيًّا للمشروعات الفصلية والتدريبات العملية، إلا أنَّه ليست هناك أدلة في الوثائق المُقدَّمة للجنة المراجعة تدعم هذا الادِّعاء. ولذا توصي لجنة المراجعة بمشاركة أكبر من قِبل الطلبة في استخدام معلومات متعلقة بالعمل الميداني في القيام بواجباتهم، كما تود لجنة المراجعة أنَّ تشير إلى قصور هذه الطريقة؛ نظرًا لأن بعض أرباب العمل لا يسمحون بالإفصاح عن معلوماتهم. فغالبية الطلبة يعملون في جهات حكومية بما في ذلك وزارتا الدفاع والداخلية، وهيئات وشركات ترى أن إتاحة معلوماتها واستخدامها للرأي العام واطلاعه عليها أمرٌ صعبٌ. ومن ثمَّ ترى لجنة المراجعة أنَّ على الكلية تطوير حالات خاصة بها من قطاعات العمل المحلية؛ لكي تستخدم خلال تقديم المادة الدراسية للبرنامج.

9.2 لدى برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل سياسةٌ واضحةٌ للتقييم وترتيبات الامتحانات؛ لضمان الشفافية والعدالة في معاملة الطلبة. كما أنَّ هناك إرشادات واضحة تُنظِّم حضور الطلبة في القاعات، وسياسات وإجراءات الامتحانات، وآلية منح ورصد الدرجات. كما تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – السياسة الموثَّقة للانتحال والسرقة الأدبية وحماية المِلكية الفكرية. وإضافة لذلك، فهناك إجراءٌ مُطبَّقٌ للاعتراض والتظلم؛ لضمان عدالة منح الدرجات للطلبة. وكذلك هناك أدلة – من خلال أوراق الامتحانات والتقييمات المقدَّمة في ملفات المقررات الدراسية – على أن الطلبة يحصلون على تغذية راجعة عن أعمالهم، وهذا بدوره يساعدهم على تحسين أدائهم؛ خاصةً التغذية الراجعة على أوراق امتحانات منتصف الفصل. وتستخدم أنواع مختلفة من أدوات التقييم تشمل امتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية، والمشروعات الجماعية، والعروض التقديمية، والامتحان الشفوي (لمناقشة الأطروحة). وكذلك هناك تفصيل كاملٌ، للخطوات الواجب اتخاذها لضمان أن تكون إدارة الامتحانات آمنة. ومن خلال المقابلات، فقد كان واضحًا أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية جيدة بسياسات التقييم المُتبعة وطرق التقييم الحالية، والدور الذي تؤديه هذه السياسات في تقييم إنجازات الطلبة، بما فيها تقييم أطروحات الطلبة. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ هناك سياسة تقييم منصوص عليها بشكلٍ واضح، وتشمل تقديم التغذية الراجعة للطلبة وهي منقولة بصورة جيّدة للطلبة ولأعضاء هيئة التدريس، وأنَّ هناك إرشادات واضحة تضمن الشفافية والانسجام في تنفيذ هذه السياسة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تلاحظ أنَّ توزيع الدرجات محكومٌ بسياسة الجامعة، وهو نظامٌ موحَّدٌ في جميع المقررات الدراسية في البرنامج، على الرغم من مستواها، أو اختلاف محتوى المقرر، أو نوع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي؛ ففي جميع المقررات الدراسية، تُمنح 30% لامتحان منتصف الفصل؛ 40% للامتحان النهائي؛ و30% من مجموع الدرجة الكلي لكافة طرق التقييم الأخرى. ونظرًا لأنَّ المقررات الدراسية ليست جميعها متماثلة، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم الجامعة بتعديل السياسة الحالية لتوزيع الدرجات، وأن تطوِّر سياسة ذات مرونة أكثر في توزيع الدرجات؛ بناءً على محتوى المقرر ومستواه وطبيعته ومخرجات التعلم المطلوبة التي ينوي المقرر تحقيقها.

10.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- أهداف البرنامج، مُعبَّر عنها بوضوح، وتتوافق مع النصوص المعبرة عن رسالة ورؤية الكلية والجامعة.
- المنهج الدراسي مُنظَّم بصورة جيدة من حيث التدرج الدراسي من فصل إلى آخر، ومن مقرر إلى آخر، ويقدم توازنًا مناسبًا بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق.
- هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج منصوصٌ عليها بوضوح، ومتوافقة مع رسالة الجامعة وأهداف البرنامج، ومناسبة لطبيعة ودرجة البرنامج، وتم ومقارنتها مرجعيًّا مع برامج مماثلة.
- هناك طرق تدريس وتعلُّم متنوعة مُستخدمة لدعم تحقيق ومخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية وللبرنامج.
- هناك سياسة تقييم منصوصٌ عليها بشكلٍ واضح، وتشمل تقديم التغذية الراجعة للطلبة، وهي منقولة بشكلٍ جيد لكلٍّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كما أنَّ هناك إرشادات واضحة لضمان شفافية وانسجام تطبيق هذه السياسة.

11.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة وتعديل الحد الأقصى للعبء الدراسي للطلبة وتقليله إلى الحد المناسب.
- البحث عن طرق لتقوية عمق المقررات الدراسية العملية، وإدخال الشهادات الاحترافية ضمن المنهج الدراسي تماشيًا مع أهداف البرنامج.
- البحث عن طرق لإدخال التعلُّم المستقل في المنهج الدراسي باستخدام منصة التعلُّم الإلكتروني المتوفرة.
- تعديل السياسة الحالية لتوزيع الدرجات ووضع سياسة أكثر مرونة تأخذ في الاعتبار مستوى المقرر وطبيعته.

12.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم**.

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 لدى الجامعة سياسةٌ وإجراءُ قبولٍ واضحان ومنشوران على موقعها الإلكتروني، وفي دليلها، وفي الكُتيِّب الإرشادي للبرنامج. حيث أنَّ لدى الجامعة إجراءً تفصيليًّا للقبول؛ تتضمنه وثيقة سياسة القبول والتسجيل؛ إذ تحدد هذه السياسة درجة القبول بمعدل لا يقل عن 60% يكون الطالب قد حصل عليه من جامعات معترف بها من قِبل وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين. وعلى الطلبة المتقدمين أن تكون لديهم خبرة لا تقل عن سنة واحدة في نفس المجال، باستثناء الطلبة الحاصلين على معدل تراكمي 80% في مؤهل البكالوريوس، إلا أنَّ هذا الاستثناء لا يصح إلا إذا اجتاز الطالب المتقدم مقابلة شخصية. كما حددت الجامعة كذلك نسبة 20% فقط من الطلبة الذين يسمح لهم بالقبول في البرنامج؛ بناءً على قاعدة الاستثناء هذه. وعلى الطلبة المتقدمين أن يُثبتوا كفاءتهم في اللغة الإنجليزية من خلال تقديم شهادة التوفل (TOFEL) بمعدل 450، أو اجتياز اختبار في اللغة الإنجليزية تجريه الجامعة. كما أنَّ لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة واضحة بخصوص قبول الطلبة المنقولين من مؤسسات تعليمية أخرى. ولجنة المراجعة تُقدِّر شفافية سياسة القبول للطلبة الجدد المقبولين والطلبة المنقولين.

2.3 درست لجنة المراجعة مواصفات الطلبة المقبولين، وتلاحظ أنَّ هذه المواصفات تتفق في عمومها مع المعايير الموضوعة، كما أنَّ اقتصار المقبولين على خريجي المحاسبة والتمويل يمثل ممارسة جيدة. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أنَّ بعض الطلبة المقبولين في البرنامج ذوو خلفية علمية في تخصص التمويل فقط، في حين جاء الآخرون من خلفية علمية في تخصص المحاسبة فقط. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أنَّ الكلية تُنظِّم مقررات استدراكية للطلبة؛ من أجل تقوية خلفياتهم الدراسية. وقد درست لجنة المراجعة هذه المقررات الاستدراكية ووجدتها مناسبة لتهيئة الطلبة لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. كما لم تجد لجنة المراجعة حالاتٍ استثنائيةً في سياسة القبول، أو استخدامِ القبولِ الاستثنائي – الخاص بالطلبة ذوي المعدل التراكمي 80%، وشرط اجتياز المقابلة الشخصية – المنصوصِ عليه في هذه السياسة. ولجنة المراجعة ترى أن سِجل مواصفات الطلبة المقبولين يلبي متطلبات البرنامج.

3.3 تقع مسئولية إدارة البرنامج على رئيس القسم ومُنسق البرنامج. كما أنَّ هناك دورَ واضحًا ومحددًا لمنسق البرنامج؛ إذ إنَّه المسئول عن إدارة البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن رئيس القسم ينهض بإدارة ومسئوليات تسيير أمور البرنامج. كما توجد هناك بُنى هيكلية عاملة للّجان الأكاديمية؛ تشمل: مجالس الجامعة، والكلية، والقسم، ولجنة مراجعة البرامج والمناهج الدراسية، ولجنة الامتحانات. وقد درست لجنة المراجعة عيِّنات من محاضر اجتماعات اللجان والمجالس المختلفة، ووجدت أدلة متعددة على عملها. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – المشاركة الفاعلة للطلبة في إدارة البرنامج؛ إذ أنَّ هناك ممثلًا عن البرنامج يحضر اجتماعات مجلس القسم، ويتلقى تشجيعًا على المشاركة في المناقشات التي تتناول شئون الطلبة، وتستدعي التعرف على وجهات نظرهم. ولجنة المراجعة تقدِّر أن هناك خطوطًا واضحة للمسئولية والمحاسبة؛ تنطوي عليها البُنى الهيكلية والعملية الخاصة بإدارة برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل.

4.3 هناك ستة أعضاء هيئة تدريس يحملون درجة الدكتوراه في تخصص المحاسبة والتمويل؛ يشاركون في تدريس البرنامج مباشرة. كما أنَّ هناك عضويْ هيئة تدريس آخريْن يشاركان بشكل جزئي في تدريس البرنامج في تخصصات مختلفة؛ في الاقتصاد، والإدارة، والإستراتيجية. وقد درستْ لجنة المراجعة السِّير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، ووجدت لجنة المراجعة أنَّ عدد أعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة والتمويل والقائمين مباشرةً على تدريس البرنامج كافٍ لعدد الطلبة المسجلين في البرنامج، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس مؤهلون لتقديم برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، إلا أنهم يشاركون في تدريس برامج الدراسة الجامعية الأولية وبرامج الدراسات العليا الأخرى؛ الأمر الذي يزيد من النسبة الفعلية لعدد الطلبة إلى عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية والنِّصاب التدريسي الفعلي لهؤلاء الأعضاء. وفي هذه الحالة، يصبح من الصعب عليهم مواكبة ما يستجد في تخصصهم، وتطوير طرق تدريس جديدة، والمساهمة في المجتمع. ومن خلال المقابلات، لاحظت لجنة المراجعة أن بعض أعضاء هيئة التدريس، لاسيما المُعينين حديثًا، يُدرِّسون ست أو سبع مجموعات وفي موضوعات مختلفة، وهذا يؤدي إلى صعوبات في إعداد ونشر الأوراق البحثية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بإعادة النظر في النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، لاسيما لأولئك الذين هم في سنتهم الأولى من عملهم في جامعة العلوم التطبيقية؛ من أجل إتاحة الوقت الكافي لهم؛ لتطوير موادهم الدراسية وطرقهم التدريسية، والمضي قُدما في أنشطتهم البحثية؛ بما يتوافق وإستراتيجية جامعة العلوم التطبيقية.

5.3 تقدِّر لجنة المراجعة الجهود التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس في تحقيق تقدمٍ في المنشورات البحثية في المجلات والدوريات العلمية التي يحكِّمُها النظراء، والحوافز التي تقدمها جامعة العلوم التطبيقية لأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بنشر أوراقهم البحثية. وخلال المقابلات مع كبار أعضاء هيئة التدريس، علِمت لجنة المراجعة بوجود آلية مفيدة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس الجدد على المشاركة في البحث والنشر. ويخضع أعضاء هيئة التدريس الجدد في كتابة أوراقهم البحثية وإعدادها للنشر للملاحظة والإرشاد من قِبل كبار أعضاء هيئة التدريس في المراحل الأولى من عملهم، كما هو واضح في الأبحاث المشتركة. ولجنة المراجعة تقدِّر المهنية التي يتحلى بها أعضاء هيئة التدريس، والتزامهم نحو التقديم الناجح للأبحاث ذات الصلة، وبأسلوب تشاركيْ.

6.3 لدى جامعة العلوم التطبيقية قسمٌ مركزيٌّ للموارد البشرية؛ مسئول عن تطوير وتنفيذ السياسات ذات الصلة بتوظيف، وتقييم، وترقية أعضاء هيئة التدريس. وتشمل عملية التوظيف كلًّا من القسم، والكلية، إضافة إلى وجود لجنة توظيف مركزية على مستوى الجامعة، وتبدأ عملية التوظيف من نائب الرئيس للشئون الأكاديمية، والذي يقوم بالتواصل مع الأقسام الفرعية بخصوص حاجاتهم المستقبلية من أعضاء هيئة التدريس؛ يتم بعد ذلك نشر الاحتياجات في صحيفة محلية وأخرى دولية، إلى جانب نشرها على الموقع الإلكتروني. وبعد تلقي طلبات التوظيف، يقوم القسم بدراسة جميع الطلبات، وإجراء المقابلات، وإعداد تقرير لمجلس الكلية للموافقة عليه، قِبل إرساله إلى اللجنة المركزية للتوظيف؛ بغرض الحصول على الموافقة النهائية. كما أنَّ هناك عملية تقييم سنوية لجميع أعضاء هيئة التدريس بمن فيهم رئيس القسم. وتغطي ورقة التقييم معظم أنشطة عضو هيئة التدريس خلال السنة الدراسية، بما فيها الأنشطة البحثية، والنِّصاب التدريسي، وتطوير عملية التدريس، والمساهمة في أنشطة دعم الطلبة، والخدمات المجتمعية، والاستشارات الاحترافية. وقد قامت جامعة العلوم التطبيقية مؤخرًا بإعداد سياسة موثَّقة بشكلٍ جيد لإجراءات الترقية تشمل: القسم، والكلية، والجامعة. وتنص هذه السياسة على أن تتم مراجعة ملفات الترقية من قِبل ثلاث لجان على مستويات مختلفة، ويتم تقييم أعضاء هيئة التدريس؛ بناءً على إنجازاتهم وأدائهم في التدريس، والبحث، وخدمة الجامعة، وخدمة المجتمع. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، علِمت لجنة المراجعة أنه لم تكن هناك أي ترقيات لأعضاء هيئة التدريس في السنوات الماضية، وأنَّ أحدَ أعضاء هيئة التدريس هو الآن بصدد التقدم للحصول على ترقية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تسرع الجامعة في تنفيذ سياسة ترقية أعضاء هيئة التدريس المُطوَّرة حديثًا؛ لضمان استبقاء أعضاء هيئة التدريس ذوي المؤهلات والخبرات العالية.

7.3 هناك عملية تعريفية قائمة لأعضاء هيئة التدريس المُعيَّنين حديثًا؛ وخلال المقابلات معهم، علِمت لجنة المراجعة أنَّ البرنامج التعريفي لأعضاء هيئة التدريس الجدد يتضمن تعريفًا بخدمات الجامعة، كبرنامج الـ "Moodle"، والمكتبة، وخدمات تقنية المعلومات. كما يتضمن البرنامج عروضًا حول سياسات وإجراءات الموارد البشرية والتمويل، والجوانب الأكاديمية، والتسجيل والقبول، كذلك تشارك الإدارات العليا في البرنامج التعريفي؛ من أجل التركيز على رؤية الجامعة، ورسالتها، وأهدافها، والمخطط التنظيمي لها. وقبل البدء في التدريس، يُحاط كلٌّ من أعضاء هيئة التدريس ذوي الدوام الكامل والدوام الجزئي عِلمًا بسياسة التقييم والسياسات الأكاديمية الأخرى. وقد عبَّر أعضاء هيئة التدريس الحاليون، للجنة المراجعة، عن رضاهم عن هذه الترتيبات. ولجنة المراجعة تقدِّر الترتيبات المناسبة الموضوعة لتهيئة أعضاء هيئة التدريس المُعيَّنين حديثًا؛ لتولي مسئولياتهم داخل الكلية.

8.3 لدى جامعة العلوم التطبيقية نظامٌ لإدارة المعلومات؛ ونظامٌ لمعلومات الطلبة يعملان؛ وكلاهما يقدم آليات لإدارة واسترجاع بيانات متنوعة متعلقة بالبرنامج والطلبة. والأمثلة على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من نظام معلومات الطلبة تشمل: قائمة بالطلبة المسجلين، قائمة بالمقررات الدراسية، وجداول الامتحانات، ومجموعة البيانات الخاصة بالقبول، وتاريخ تسجيل الطلبة. كما يمكن للطلبة أيضًا استخدام النظام لتسجيل المقررات والاطلاع على سجلاتهم. وإضافة لذلك، فهناك نظامان آخران؛ هما نظام إدارة الموارد البشرية، ونظام المعلومات المالية. وقد شاهدت لجنة المراجعة عرضًا تطبيقيًّا لنظام معلومات الطلبة أثناء جولتها التفقدية في الحرم الجامعي، ولاحظت وجود ميزات أمنية كافية لضمان سلامة النظام. وقد أكّدت المقابلات التي أُجريت مع بعض موظفي الدعم والأكاديميين على أن التقارير التي يتلقونها من النظام تفي باحتياجاتهم، وأنها تتيح تشخيصًا فعَّالاً ومراقبة الطلبة "المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي". وقد قُدِّمت أدلة على كيفية استخدام نظام معلومات الطلبة بفاعلية، بوصفه أداة تواصل بين الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي ومشرفيهم الأكاديميين. ولجنة المراجعة تشعر بالرضا تجاه استخدام نظام إدارة المعلومات، ونظام معلومات الطلبة؛ لدعم عملية التعليم والتعلُّم، والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

9.3 لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسات وإجراءات مفعَّلة؛ لضمان أمن معلومات المتعلمين. ويشمل هذا النسخ الاحتياطية للسجلات داخل وخارج الحرم الجامعي، والترتيبات الخاصة بإدارة البيانات، والمتعلقة بتفويضات مختلفة للمستخدمين بناءً على مستوياتهم الوظيفية. كما توجد هناك سياسة قيد التطبيق؛ لضمان أمن السجلات من خلال آليات محددة للتفويض، وتخزين البيانات،

وخصوصية المعلومات، وتبادل المعلومات، واستخدام الأدوات المضادة للفيروسات وأمن المعلومات، والترتيبات الأمنية المُتبعة مع المستخدمين. ولجنة المراجعة تقدِّر هذه الترتيبات الموضوعة لحماية سجلات الطلبة. كما تتم طباعة كافة الدرجات التي يتم إدخالها على النظام، ومراجعتها بصورة مستقلة من قِبل عضو هيئة تدريس يُعيَّن لهذا الغرض قبل تقديمها لرئيس القسم؛ بغرض الحصول على الموافقة، ومن ثم ترسل إلى العميد بغرض التصديق عليها. كما أنَّ هناك تحققًا إضافيًّا يتم من قِبل قسم التسجيل يقوم به "مدخِل درجات ثانٍ". بعد ذلك، يتم تأكيد الدرجات وإتاحتها على النظام ليتمكن الطلبة من الاطلاع عليها. وقد أكّدت المقابلات مع الموظفين الأكاديميين والإداريين وجود إجراءات الموافقة والتحقق وتنفيذها. كما علِمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات، ومن خلال الوثائق المساندة أنَّ لدى جامعة العلوم التطبيقية خطة استرجاع في حال حدوث الكوارث يتم بمقتضاها التخزين الاحتياطي لبيانات نظام معلومات الطلبة بصورة دورية، والموجود في موقع بعيد؛ من أجل تفادي أي فقدان في هذه البيانات أثناء الكوارث كالحريق مثلاً. ولجنة المراجعة تقدِّر صرامة الإجراءات المُنفَّذة؛ لضمان أمن معلومات الطلبة ودقة النتائج.

10.3 تفقدت لجنة المراجعة الحرم الجامعي، وقامت بزيارة قاعات التدريس، والمختبرات، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس، ومركز بيع الكتب، وأماكن الصلاة، والعيادة الصحية، والمقصف الرئيسي لتناول الطعام، وقاعات الأنشطة الطلابية، وأماكن الدراسة والمرافق الأخرى. وتوجد هناك سبعة مختبرات للحاسوب مزودة بـ 154 جهاز حاسوب، و46 قاعة دراسية جميعها مُجهزة بأجهزة عرض البيانات. ولجنة المراجعة تُقدِّر وتُقرُّ بملاءمة المصادر التعليمية والمادية المتوفرة. كما قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية للمكتبة ولاحظت – مع التقدير – جودة بنية المكتبة، والتي توفر مساحة للمذاكرة الخصوصية للطلبة، وتوفر شاشات العرض الضوئية الموضوعة في أماكن مناسبة؛ لمساعدة الطلبة في تحديد أماكن الكتب، إلى جانب المجلات والدوريات العلمية، وقواعد البيانات على شبكة الإنترنت باللغتيْن الإنجليزية والعربية. وقد تم مؤخرًا تطوير محتوى المكتبة، وهي الآن توفر 789 عنوانًا في المحاسبة والتمويل، و64 دورية علمية في المحاسبة. كما يوجد هناك 661 عنوانًا من الأطروحات؛ متاحة للطلبة. ولجنة المراجعة تشجع الكلية على مواصلة زيادة مقتنيات المكتبة المتعلقة بتخصصات المحاسبة والتمويل. وخلال الجولة التفقدية، التقت لجنة المراجعة بموظفي المكتبة المؤهلين، والذين شرحوا لها الخدمات المُقدَّمة؛ لمساعدة وإرشاد الطلبة حول كيفية استخدام مصادر المكتبة. كما تفتح المكتبة أبوابها يوميًّا من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الثامنة مساءً، ماعدا يوم الجمعة فتفتح أبوابها من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة الثامنة مساءً. إضافة لذلك، قامت لجنة

المراجعة بزيارة بعض مختبرات الحاسوب، ولاحظت أن الموظفين الفنيين متواجدون لملاحظة المختبرات أثناء تقديم الدروس، وهذا بدوره يساعد المحاضِر على تحقيق جودة التدريس دون قلق من حدوث مشكلات فنية أثناء ساعات التدريس. وتلاحظ لجنة المراجعة أنه، وضمن عملية توزيع أوقات استخدام المختبرات، فإنَّ هناك ساعات تكون فيها المختبرات غير مستخدمة؛ يتم الإعلان عنها على باب المختبر؛ حيث يستطيع الطلبة استخدام المرافق للقيام بالبحث وحل واجباتهم المنزلية. وخلال الزيارة الميدانية، تأكدت لجنة المراجعة من أن الجامعة تقدم خدمات الإنترنت، والـ Wi–Fi، وخدمات البريد الإلكتروني، والدعم لحل المشكلات، وتثبيت البرمجيات، والوصول إلى خدمات الجامعة من قِبل جميع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تقدِّر أن لدى جامعة العلوم التطبيقية مرافق جيدة لدعم خبرات تعلُّم الطلبة.

11.3 تلاحظ لجنة المراجعة أن جامعة العلوم التطبيقية تستخدم استمارات الحضور؛ لمتابعة الاستفادة من المصادر المتوفرة في المختبرات، وتقوم وحدة تقنية المعلومات والاتصالات بإعداد تقارير حول استخدام أجهزة الحاسوب، وهذه التقارير يستخدمها القسم؛ من أجل التخطيط للموارد. كما يتيح نظام معلومات المكتبة متابعة استخدام المصادر الإلكترونية فيها، ويقوم بإعداد تقارير للقسم والكلية؛ من أجل تعديل استخدام هذه المصادر. وإضافة لذلك، يقدم نظام الـ "Moodle" للتعلُّم الإلكتروني تقارير عن استخدامه هو أيضًا. وتلاحظ لجنة المراجعة توفر الآليات المختلفة لمتابعة الاستخدام؛ وتوصي بأن تقوم الجامعة بإنشاء نظام شامل لمتابعة استخدام المصادر التعليمية من قِبل الطلبة والموظفين، والاستفادة من مخرجات هذا النظام في دعم عملية اتخاذ القرارات.

12.3 وكما وردت الإشارة سابقًا، فهناك ترتيبات قيد التطبيق؛ لتقديم الدعم للطلبة في المختبرات، واستخدام المصادر الإلكترونية. وتتمثل هذه الترتيبات في وجود وحدة الدعم الفني للجامعة، والموظفين في المكتبة، والمدرسين في المختبرات، ومساعدي أعضاء هيئة التدريس في الكلية. وإضافة لذلك، فإن لدى جامعة العلوم التطبيقية وحدةً للرعاية الاجتماعية؛ يترأسها أحد موظفي الجامعة، ونظامًا للإرشاد الأكاديمي لتقديم الإرشاد للطلبة حول القضايا الأكاديمية. وخلال الجولة التفقدية، ناقشت لجنة المراجعة – مع بعض الطلبة – خدمات الدعم التي تقدمها الجامعة. وقد كان الطلبة يشعرون بالارتياح من توفر موظفي الدعم وجودتهم. وخلال الجولة التفقدية، درست لجنة المراجعة الخدمات التي تقدمها وحدة الرعاية الاجتماعية؛ من أجل معالجة التحديات غير الأكاديمية التي يواجهها الطلبة. وقد اطّلعت لجنة المراجعة على ملفات بعض الحالات، حيث تم حل بعض مشكلات الطلبة بالتشاور مع وحدة الرعاية الاجتماعية. ولجنة

المراجعة تقدِّر الترتيبات الموضوعة ونظام الدعم المقدَّم من قِبل المرشدين الأكاديميين، والمكتبة، ووحدة رعاية الطلبة، ووحدة تقنية المعلومات، وبواسطة موظفين مؤهلين.

13.3 يُقدَّم أسبوعٌ تعريفيٌّ عند بداية كل فصل دراسي، وتحت رعاية عمادة شئون الطلبة، حيث تتاح الفرصة لجميع الطلبة الجدد، بمن فيهم الطلبة المنقولون؛ للقيام بجولة تفقدية في الحرم الجامعي؛ للتعرف بأنفسهم على مرافق الجامعة، وأن يتعرفوا على الموظفين الإداريين والأكاديميين. كما يُوزع على الطلبة الكُتيِّب التعريفي للطالب، والخاص بجامعة العلوم التطبيقية، والذي يتضمن كافة المعلومات المهمة، والسياسات، والإرشادات التي تخصها. وشعرت لجنة المراجعة بالارتياح لملاحظتها المشاركة الفاعلة للمجلس الطلابي ومشاركة الطلبة القدامى، إلى جانب مشاركة المرشدين الأكاديميين في العملية التعريفية. كما يشكل التدريب على كيفية استخدام مصادر المكتبة جزءً مهمًّا من البرنامج التعريفي. ولجنة المراجعة تعدُّ اليوم التعريفي – وجهًا لوجه – أمرًا مفيدًا للغاية في تهيئة الطلبة لدراستهم، كما تشعر – إضافة لذلك – بالارتياح من الجهود المبذولة على توفير المادة التعريفية على شبكة الإنترنت؛ من أجل الطلبة الذي لا يتمكنون من حضور الحلقات التعريفية بأنفسهم. وقد أكد الطلبة خلال المقابلات على وجود العملية التعريفية، وأضافوا أنَّ أعضاء هيئة التدريس، وفي المراحل الأولى من تدريس المقررات، يوضحون لهم كيفية استخدام البوابة الإلكترونية على شبكة الإنترنت؛ من أجل الوصول إلى المواد الدراسية للمقررات المطلوبة. كما أنَّ هناك ترتيبات موضوعة بالنسبة للطلبة المنقولين؛ من أجل تهيئتهم للالتحاق بجامعة العلوم التطبيقية، وتعريفهم بعملية الانتقال بأكملها، وبعدد الساعات المعتمدة المُحوَّلة. وعلى الرغم مما سبق، فإن لجنة المراجعة تقترح بأنه ربما يكون مفيدًا إذا قام قسم المحاسبة بتقديم برنامج تعريفي متخصص للطلبة الجدد والمنقولين في برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. ولجنة المراجعة تقدِّر الترتيبات الموضوعة فيما يتعلق بالبرنامج التعريفي للطلبة.

14.3 يُعرَّف الطلبة المعرَّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي بأنهم: "الذين يقل المعدل التراكمي لمجموع درجاتهم (GPA) عن 70%". ووفقًا لسياسة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بالطلبة المُعرَّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، يجب ملاحظة هؤلاء الطلبة عن كثب من قِبل مرشديهم الأكاديميين قبل أن يصل المعدل التراكمي لدرجاتهم إلى 70%. كما يُمنع هؤلاء الطلبة من التسجيل عبر شبكة الإنترنت، ويُلزمون بمراجعة المرشد الأكاديمي. ويستطيع المُرشد الأكاديمي الوصول إلى سجلات كل طالبٍ من هؤلاء من خلال نظام معلومات الطلبة، ومن ثم يقوم بتعبئة استمارة

معدة لهذا الغرض. حيث يتم وضع خطة عمل من قِبل الطالب تحت إشراف المُرشد الأكاديمي؛ من أجل تحديد التحديات التي يواجهها، وطرق التعامل معها. ويلتقي المرشد الأكاديمي بالطالب بصورة مستمرة، ويسجل مستوى التقدم الذي يحققه الطالب، ونتائج المناقشات. وعلاوة على ذلك، علِمت لجنة المراجعة خلال المقابلات أنه يتم إحاطة الطلبة عِلمًا بالساعات المكتبية، والتي يتم الإعلان عنها على أبواب مكاتب أعضاء الهيئة الأكاديمية، وأنهم يلتقون مع مرشديهم الأكاديميين بصورة منتظمة خلال الفصل الدراسي، ولاسيما في وقت التسجيل. وخلال المقابلات، أكَّد الطلبة على أن هذه الاجتماعات قد ساعدتهم في تنظيم خطتهم الدراسية بشكلٍ أفضل. ولجنة المراجعة تقدِّر الآلية الموضوعة لدعم الطلبة المعرَّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي.

15.3 يشارك الطلبة في زيارات الهيئات والمؤسسات في مملكة البحرين؛ للتعرُّف على تخصصات المحاسبة. ولجنة المراجعة تلاحظ تنظيم يوم "معرض الوظائف" السنوي الذي تنظمه عمادة شئون الطلبة، حيث يتعرف الطلبة على أرباب العمل المحتملين. وعلاوة على ذلك، تُنظَّم مجموعة من الفعاليات للطلبة، كما أنهم يستفيدون من المرافق الترفيهية في الحرم الجامعي، مع تخصيص أوقات للإناث، وأخرى للذكور. كما أنَّ هناك أدلة على مشاركة الطلبة في الخدمات المجتمعية في البحرين، من خلال الهيئات والمؤسسات الاحترافية غير الحكومية في المناسبات ذات العلاقة بمجال المحاسبة والتمويل. ولجنة المراجعة تلاحظ الأنشطة المختلفة التي يحضرها الطلاب وتشجع الكلية على التوسع في عقد الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات الاحترافية الأخرى؛ لإتاحة المزيد من الخبرات العملية لطلبة برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. وتشمل البيئة المادية الأخرى مساحة المكتبة، مع ترتيبات جلوس مناسبة، والكافيتريا، ومختبرات الحاسوب، وخدمة الـ *Wi-Fi*، وشاشات العرض المُسطحة، وجميعها تدعم بيئة تعلُّم الطلبة. وتقر لجنة المراجعة بوجود ترتيبات معمول بها لإثراء تجربة التعلم لدى الطلاب.

16.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسة وإجراء قبول منصوصٌ عليهما بوضوح وشفافية للطلبة الجدد المقبولين والطلبة المنقولين.
- هناك خطوط واضحة للمسئولية والمحاسبة؛ يتضمنها هيكل وعمليات القسم، وتشجع على مشاركة الطلبة.

- الموظفون الأكاديميون احترافيون، وملتزمون بالتقديم الناجح للأبحاث ذات الصلة وبأسلوب تشاركي.
- هناك عملية تعريفية فعّالة مُطبّقة لأعضاء هيئة التدريس الجدد.
- هناك إجراءات صارمة مُطبّقة؛ لضمان أمن سجلات الطلبة ودِقة النتائج.
- لدى جامعة العلوم التطبيقية مرافق جيدة؛ لدعم خبرات تعلُّم الطلبة.
- هناك دعمٌ مناسبٌ يقدم لطلبة البرنامج من قِبل المكتبة، ووحدة تقنية المعلومات، ومركز الدعم الطلابي.
- هناك برنامج تعريفي للطلبة مُنظَّمٌ بشكل جيد يتم القيام به لتعريف وتهيئة الطلبة الجدد والطلبة المنقولين.
- هناك آليات فعّالة مُطبَّقة لتشخيص الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي وتقديم الدعم الأكاديمي لهم.

17.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة وتعديل النِّصاب التدريسي المستخدم لأعضاء هيئة التدريس لاسيما أولئك الذين في سنتهم الأولى من عملهم في جامعة العلوم التطبيقية.
- الإسراع في تنفيذ السياسة المُعدة حديثًا، والخاصة بترقية الموظفين؛ لضمان وجود معدل استبقاء عالٍ.
- إنشاء نظام شامل لمتابعة استخدام المصادر التعليمية من قِبل الطلبة والموظفين، والاستفادة من مخرجات هذا النظام في دعم عملية اتخاذ القرارات.

18.3 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين

الخرِّيجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 تنص وثيقة توصيفات برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل على مواصفات الخريجين، وهذه المواصفات مرتبطة بأهداف البرنامج، والتي بدورها مُحولة إلى مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وأثناء المقابلات مع فريق البرنامج، علِمت لجنة المراجعة أنه قد تمَّ إجراء تقييم عن انطباع أرباب العمل عن البرنامج، إلا أنَّ هذا الإجراء يظلُّ محدودًا؛ كونه لا يقدِّم أي فكرة حول درجة تحقق مجموعة مواصفات الخريجين. وقد درست لجنة المراجعة الوثائق التي قُدِّمت لها، إلا أنَّها لم تجد أدلة واضحة في ملفات المقررات الدراسية عن استخدام رصين لأدوات التقييم لقياس مدى تحقق مواصفات الخريجين أو عن كيفية ضمان تحقيق مواصفات الخريجين من قِبل فريق البرنامج عند وقت التخرج. ولذا توصي لجنة المراجعة بوجوب استخدام تقييم موثوق به؛ لتقييم مستوى تحقق مواصفات الخريجين بصورة مُنظَّمة.

2.4 هناك أدلة على أن الكلية – وقسم المحاسبة على وجه الخصوص – تقوم بالمقايسة المرجعية لبرنامجها مع برامج ومعايير محلية، وإقليمية، وعالمية مماثلة. غير أنَّ لجنة المراجعة تلاحظ أنَّه وفي حالة الجامعة الهاشمية فقط، هناك مشاركة فاعلة في التحقق من معايير برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. وخلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة من فريق البرنامج أنه قد كانت هناك أكثر من زيارة من قِبل مراجعين خارجيين للبرنامج، والذين اقترحوا إجراء بعض التغييرات الواجب تنفيذها لتحسين برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. وقد تبنَّت الكلية العديد من هذه التغييرات في بداية العام الأكاديمي 2013–2014. وقد درست لجنة المراجعة الوثائق المقدمة لها، ولاحظت أن هذه الأنشطة هي في الغالب تقوم على موائمة البرنامج ليكون مماثلاً لما هو موجود في المؤسسة الأخرى التي تُجْرى معها المقايسة المرجعية. إلا أنَّ لجنة المراجعة ترى أنَّه يجب ألا تقتصر المقايسة المرجعية على ذلك. كما ترى لجنة المراجعة ضرورة توسيع عمليات المقايسة لتشمل الأدوات التقييمية وإنجازات الخريجين. وعلاوة على ذلك، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على وجود إطار رسمي لاتفاقية الشراكة مع كافة المؤسسات التي تقوم الكلية بمقايسة برنامجها معها مرجعيًّا. وبالإضافة إلى ذلك، فليس واضحًا كيفية تضمين مخرجات المقايسات المرجعية في المراجعات الدورية للبرنامج بشكل رسمي محدد؛ لتحسين المعايير

الأكاديمية له. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بمقايسة مرجعية رسمية شاملة تغطي كافة العناصر الأساسية للبرنامج، بما فيها آليات التقييم وإنجازات الخريجين.

3.4 لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة تقييم منصوصٌ عليها بوضوح ومنقولة بشكلٍ جيد لأعضاء هيئة التدريس، كما أنَّ هناك أدلة على محاولات تُجْرى لتعديل هذه السياسة. وتلاحظ لجنة المراجعة جهود القسم لتنفيذ هذه السياسة من خلال ضمان أن تتم الموافقة على توزيع درجات الطلبة من قبل رئيس القسم والعميد قبل الإعلان عنها. غير أن لجنة المراجعة تلاحظ أن التدقيق الخارجي لم يتم تطبيقه بصورة مُنظَّمة على جميع المقررات الدراسية، حيث وجدت لجنة المراجعة العديد من الامتحانات التي لم يُبدِ المراجع الخارجي رأيًا بشأنها. وعلاوة على ذلك، وفي العديد من الامتحانات، بدت عملية المراجعة الداخلية وكأنها عملية ميكانيكية للموافقة على الامتحان المُقترح دون أي اقتراحات. ولجنة المراجعة تشجع القسم على أن يضمن بأن متابعته لتطبيق سياسة التقييم تذهب إلى أبعد من كونها مجرد متابعة آلية لتطبيق هذه السياسة؛ نظرًا لأن الهدف من وضع السياسات هو تمكين البرنامج من تحقيق مجموعة الأهداف المحددة، وضمان الانسجام في عموم المقررات.

4.4 تستدعي آلية التقييم الخاصة بجامعة العلوم التطبيقية أن تكون تقييمات المقررات الدراسية مرتبطة بمخرجات التعلُّم المطلوبة لهذه لمقررات؛ وهذا الذي تشير إليه ملفات المقررات الدراسية بوضوح. كما تشير جامعة العلوم التطبيقية إلى أن المراجعات الداخلية والخارجية لأدوات التقييم تتم الاستفادة منها؛ لضمان أن يكون التقييم متوافقًا بشكلٍ مناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق حول فاعلية هذه العمليات الداخلية والخارجية. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة في ملفات المقررات الدراسية تُبيِّن أن مستوى المواءمة بين التقييم والمخرجات ليس مفهومًا أو مطبقًا بشكلٍ واضح، أو بصورة موحَّدة في عموم المقررات. وإضافة إلى ذلك، فإن نطاق الواجبات التقييمية المُستخدمة في العينات المُقدّمة من ملفات المقررات ليس واسعًا بما يكفي لاستيعاب الأنماط المختلفة لمخرجات التعلم المراد تحقيقها من قِبل طلبة برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تراجع فاعلية الآليات المستخدمة حاليًا؛ لضمان مواءمة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة، وأن تطور آلية أكثر صرامة لضمان اتساق وموائمة عمليات الربط.

5.4 هناك سياسةٌ منفَّذةٌ للتدقيق الداخلي لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. وخلال جلسات المقابلة، أكَّد فريق البرنامج على أن التدقيق الداخلي لامتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية هو قيد التطبيق؛ لضمان أن تقيس التقييمات مخرجات التعلم المطلوبة المستهدفة، وأن

تكون ورقة الامتحان مناسبة لمستوى درجة الماجستير، وأن يكون توزيع الدرجات مناسبًا. إلا أنَّ لجنة المراجعة تشعر بالقلق تجاه التنفيذ المُنظَّم لهذه السياسة وفاعليتها في برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. فقد وجدت لجنة المراجعة أدلة من ملفات المقررات الدراسية على أن المُمتحِنين الداخليين لم يُراجعوا كافة الامتحانات النهائية، وأن هذه العملية لم تُكن مُطبَّقة بشكلٍ موحَّد. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ دور التدقيق الداخلي يجب أن يتسع ليشمل تقييم فاعلية أدوات التقييم الأخرى غير الامتحانات. كما تشعر لجنة المراجعة بالقلق بخصوص جودة التغذية الراجعة من التدقيق الداخلي، حيث لوحظ في عدد من الحالات قدرٌ محدودٌ من التعليقات التي أبداها المدقق الداخلي. وعلاوة على ذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة أنه، وفي عددٍ من الحالات، كانت صعوبة ومحتوى الامتحانات النهائية غير كافية لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، وهذا ما لم يلاحظه المُمتحِن الداخلي. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تراقب الكلية هذه العملية؛ لتضمن أنَّ عملية التدقيق الداخلي تُنفَّذ بفاعلية.

6.4 هناك عملية تدقيق خارجي قيد التطبيق لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. حيث يتم إرسال أوراق الامتحانات قبل وقت الامتحان إلى جامعة اليرموك في الأردن، حيث تُجْرى عملية المراجعة الخارجية، ويجب على عملية المراجعة الخارجية أن تضمن أن الأسئلة مرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة، ومناسبة لمستوى البرنامج، كما دعت الجامعة العديد من الخبراء لمراجعة توصيفات المقررات الدراسية، ومستوى الامتحانات وملاءمتها لقياس مخرجات التعلم المطلوبة. وخلال الزيارة الميدانية، وجدت لجنة المراجعة من خلال ملفات المقررات الدراسية أنَّ عملية المراجعة الخارجية، وكما يتضح من تعليقات المُمتحِنين الخارجيين، لها قيمة مضافة أكبر للتقييم وفي بعض الحالات في تحسن جودة الامتحان، إلا أنه لم تكن جميع الامتحانات قد خضعت للمراجعة من قِبل المُمتحِن الخارجي؛ الأمر الذي يشير إلى عدم الانسجام في تطبيق هذه العملية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير آلية لمراقبة تنفيذ عملية التدقيق الخارجي؛ لضمان الانسجام في هذه العملية.

7.4 تفحَّصت لجنة المراجعة مجموعة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، ولاحظت أنَّ صعوبة ومحتوى الامتحانات النهائية في الكثير من الحالات غير كافية لمستوى برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. وفي بعض الحالات، كان مستوى الإنجاز، وكما تعبِّر عنه عينة من أعمال الطلبة المُصححة للمقررات، مماثلاً لما عليه الحال في مستوى البكالوريوس، وليس مناسبًا لبرنامج في مستوى درجة الماجستير. وعلاوة على ذلك، فهناك تمايزٌ قليلٌ للغاية في أوراق

واسئلة الامتحانات في بعض العينات المُقدَّمة. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بوجوب التمييز في مستوى التقييم، وفي أعمال الطلبة والتأكد من كونها تتناسب وبرنامج للماجستير.

8.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن القسم يُقيِّم مستوى إنجازات خريجيه من خلال تقييم توزيع درجات الخريجين، ومستوى رضا الخريجين وأرباب العمل، إلا أنَّ الأخير لا يتم تحصيله بصورة مُنظَّمة. وقد عبَّر الخريجون وأرباب العمل الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية عن رضاهم عن البرنامج. غير أنَّ الخريجين، ومُعظمهم كانوا يعملون أثناء دراستهم، قد واصلوا عملهم في الوظيفة نفسها. كما لم يُشِر الخريجون الذين قابلتهم لجنة المراجعة، وعلى الرغم من أنهم امتدحوا البرنامج، إلى أي أثر مهم للبرنامج في تطورهم الوظيفي، كما قد عبَّر أغلبيتهم عن نيتهم لمواصلة دراسة الدكتوراه، أو للاستفادة من درجة الماجستير؛ للدخول إلى المجال الأكاديمي. وتشير المناقشة التي أُجريت مع الخريجين إلى أن مستويات إنجازاتهم قد اعتمدت كثيرًا على جهودهم المستقلة أكثر من دراستهم في البرنامج. وفي الوقت الذي يدعي فيه البرنامج إعداد الطلبة لمزاولة أعمال احترافية في السوق، فإن من أفضل مقاييس النجاح في المحاسبة، أو التمويل هو الحصول على مؤهل احترافي مثل شهادة مُحلِّل مالي معتمد (AFA)، أو شهادة محاسب عمومي معتمد (CPA)؛ غير أنه ليست هناك أدلة على أن البرنامج قد حاول المساعدة في تحقيق هذا الهدف. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تُطوِّر آلية للمقارنة المرجعية لأداء خريجي برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل مع برامج ماجستير محاسبة ومالية مماثلة، وفي جميع جوانب البرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة بأنه، وعلى الرغم من أن البرنامج يتَّبع نظام الساعات المعتمدة الأمريكي، فإن درجة النجاح هي 60% (الدرجة D) والتي تعتبر منخفضة لبرنامج الماجستير وليس ممارسة شائعة في برامج مماثلة تتبع نفس نظام الساعات المعتمدة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة أن تقارن الكلية، وذلك ضمن أنشطتها الخاصة بالمقايسة المرجعية، درجات النجاح في مقرراتها الدراسية والمعدل التراكمي المطلوب للتخرج مرجعيًّا مع برامج مماثلة في مؤسسات محلية، وإقليمية، وعالمية.

9.4 درست لجنة المراجعة تحليل دفعات الطلبة المُقدَّم لها، ولاحظت أنَّ معدل التخرج، ومعدل الاستبقاء، ومعدلات التدرج الدراسي للبرنامج في نطاق الحد المقبول. إلا أنَّ لجنة المراجعة تلاحظ أن النسبة المئوية للطلبة الذين يتجاوزن الحد الأقصى المسموح به للبرنامج، هي 20% لجميع خريجي البرنامج؛ وهي نسبة مرتفعة لأي إجراء استثنائي. ولجنة المراجعة تتفهم أنه في بعض الظروف يُسمح بمد مدة الدراسة إلى ما بعد الحد الأقصى المنصوص عليه، وذلك في ظروف استثنائية، ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تؤكد أهمية عدم الانحراف عن الطبيعة

الاستثنائية للقرار بما يجعله إجراءً شائعًا. كما تلاحظ لجنة المراجعة أيضًا أنَّ عدد الطلبة المقبولين في البرنامج قليل منذ بدايته في العام 2007. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تبحث في أسباب قلة أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج في السنوات الأخيرة.

10.4 تُشكِّل الأطروحة جزءًا أساسيًّا من برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، كما أنَّ معدل ساعاتها يساوي ست ساعات معتمدة من مجموع الساعات المعتمدة للبرنامج، كما أنَّ هناك سياسة مكتوبة وإرشادات لتقييم أطروحات الطلبة، وتحدد الخطوات والترتيبات الواجب تنفيذها. ويقوم القسم بتعين مشرف أكاديمي ليتابع سير عمل الطالب، كما يقوم القسم بتشكيل لجنة امتحان لمناقشة الأطروحة المقدمة، وتشمل الترتيبات الموضوعة لمناقشة وتقييم الأطروحة ممتحِنًا داخليًّا وآخر خارجيًّا إضافة إلى المشرف على الأطروحة. ومن خلال المقابلات مع المُمتحِنين الخارجيين، تلقت لجنة المراجعة تأكيدًا عن الأسلوب الصارم في تقديم التغذية الراجعة للطلبة؛ من أجل تحسين أطروحاتهم. ولجنة المراجعة تقدِّر السياسات والإجراءات الفعّالة المُطبّقة للإشراف على أطروحات برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. كما توجد سياسة للكشف عن الانتحال باستخدام برنامج الـ "TurnItIn"، ويتم القيام بهذه المهمة داخل المكتبة، حيث يتم تسليم الأطروحة؛ من أجل تحديد حالات الانتحال داخل الأطروحة. وقد أشارت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس إلى أن الأعمال التحريرية لجميع الطلبة يجب أن تمر الآن عبر برنامج الـ "TurnItIn" قبل تسليمها. وأيدت الهيئة الأكاديمية فاعلية البرنامج كآلية لتعليم الطلاب تجنب الانتحال. ولجنة المراجعة تقدِّر الترتيبات الموضوعة بخصوص الأطروحة، وأثرها في تعزيز إنجازات الخريجين.

11.4 هناك مجلس استشاري لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل تمت إعادة تشكيله في العام الأكاديمي 2013–2014، مع وجود اختصاصات مُعرّفة بشكلٍ جيد تُنظم اجتماعات المجلس، وأهدافه إلى جانب المعلومات الأخرى ذات الصلة. وفيما سبق، فقد كان لدى الكلية مجلس استشاري يقدم خدماته لجميع البرامج التي تطرحها الكلية. وخلال المقابلات مع فريق البرنامج، علِمت لجنة المراجعة أنَّ المجلس الاستشاري يجتمع بصورة منتظمة، ويقدِّم تغذية راجعة فعّالة عن البرنامج. أما هيئة المجلس، فتتيح تنوعًا كافيًا لمُدخلات من قطاعات الأعمال، مع تمثيل لأعضاء هيئة التدريس. كما توجد أدلة على الاختصاصات والشروط الخاصة بالمجلس. وقد التقت لجنة المراجعة بممثلين عن المجلس الاستشاري، والذين عبَّروا عن اهتمامهم الكبير بالبرنامج. ولجنة المراجعة تقدِّر مشاركة المجلس الاستشاري لاسيما في التعليق على أهمية

الامتحانات والهيئات الاحترافية؛ التي يُشجعُ المجلس الطلبةُ على الانضمام إليها، والدور الفاعل للمجلس في تحسين البرنامج.

12.4 أثناء الزيارة الميدانية، التقت لجنة المراجعة بأربعة من أرباب العمل وأربعة من الخريجين، والذين عبَّروا جميعًا عن رضاهم عن البرنامج. وقد أشار أرباب العمل الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنَّ الخريجين أكْفَاء للغاية، من حيث المهارات التحليلية، والاتصال، والقيادة. وإضافة لذلك، درست لجنة المراجعة الأدلة المقدَّمة على شكل نتائج لاستطلاعات أرباب العمل. وقد كانت التغذية الراجعة لأرباب العمل إيجابية، وقد عبّروا، بوجه عام، عن رضاهم نحو خريجي برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل. إلا أنَّ لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من قلة عدد استطلاعات الخريجين؛ إذ أن هذه الأرقام منخفضة من الاستجابة لا توفر نتائج سليمة إحصائيا لإثبات رضا الخريجين عن البرنامج. ونظرا للعدد المحدود من الخريجين، تحث لجنة المراجعة الكلية على تحسين آلية التواصل مع خريجيها وإجراءات استطلاع الخريجين؛ لكي تضمن صحتها وموثوقيتها.

13.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات وإجراءات فعَّالة مُطبَّقة للإشراف على أطروحات برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل.
- هناك مجلسٌ استشاريٌّ للبرنامج ذو اختصاصات واضحة، ويشارك بفاعلية في تحسن البرنامج ومخرجاته.

14.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي

- تُطوِّير تقييمًا موثوقًا به؛ لتقييم مستوى تحقيق مواصفات الخريجين بصورة مُنظَّمة.
- إجراء مقارنات مرجعية دورية ورسمية شاملة تغطي جميع العناصر الاساسية للبرنامج مثل أدوات التقييم وإنجازات الطلبة.
- مراجعة وتُطوير آليةً أكثر إحكامًا؛ لضمان انسجام واستدامة المواءمة بين مخرجات التعلم والتقييمات على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية.
- تطوير آليةً صحيحةً؛ لمراقبة التنفيذ المُنظَّم لعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وتقييم فاعليتها.

- التمييز في مستوى التقييمات وأعمال الطلبة؛ وضمان أنها في مستوى مناسب لبرنامج في درجة الماجستير.
- البحث في الأسباب الكامنة وراء قلة أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج في السنوات الأخيرة.

15.4 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخرِّيجين.**

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 يضم نظام إدارة جامعة العلوم التطبيقية مجموعة من السياسات، والإجراءات، والضوابط والتي تم تضمينها بشكلٍ رئيس في دليل ضمان الجودة الذي تم تطويره مؤخرًا، بوصفه مصدرًا واحدًا للاطلاع عليها جميعا. وتشمل الأمثلة على السياسات والإجراءات الموجودة: إستراتيجية التعليم والتعلُّم والتقييم، وسياسة التقييم والتغذية الراجعة، وسياسة تطوير أعضاء هيئة التدريس، وسياسة ترقية الموظفين الأكاديميين، وسياسة الطلبة المُعرَّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وسياسة مراجعة البرامج. وقد التقت لجنة المراجعة ببعض الموظفين الأكاديميين والإداريين، بمن فيهم ممثلون عن وحدة ضمان الجودة في القسم، والذين أكَّدوا على أن سياسات وإجراءات ضمان الجودة مُطبّقة بفاعلية ومنقولة بشكلٍ جيّد لكلٍّ من الموظفين والطلبة. وخلال جلسات المقابلة، كان الموظفون على معرفة جيدة بهذه الإجراءات، وقد أشاروا إلى مشاركتهم في تطوير هذه الإجراءات. ولجنة المراجعة تقدِّر أن الموظفين الأكاديميين والإداريين على دراية بهذه السياسات، ويشاركون في تنفيذ تلك التي تتعلق بواجباتهم.

2.5 يُدار برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل من قِبل منسق البرنامج. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن البُنية الداعمة لمُنسق البرنامج في إدارته تتكون من مجلس القسم، ولجنة مراجعة البرنامج والمنهج الدراسي، ولجنة الامتحانات، ومنسقي المقررات الدراسية، والمجلس الطلابي، والذي لديه تمثيل في جميع اجتماعات القسم. كما أنَّ هناك قنوات متنوعة كاجتماعات مجلس الجامعة، ومجلس الكلية، ومجلس القسم؛ يتم الاستفادة منها لضمان تنفيذ المسئوليات المُنوطة

بجميع الأعضاء المشاركين في تقديم البرنامج بصورة فعَّالة. ولجنة المراجعة تقدِّر أن برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل مُدار بطريقة تكشف عن قيادة فعّالة ومسئولة.

3.5 ينهض مركز ضمان الجودة والاعتماد بكامل المسئولية في ضمان التزام البرنامج بمتطلبات نظام ضمان الجودة في جامعة العلوم التطبيقية. وقد أوضح تقرير التقييم الذاتي عددًا من الطرق التي يضمن القسم من خلالها أن نظام إدارة الجودة فيما يتعلق ببرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل يخضع للمراقبة والتقييم. كما يتم تشغيل سياسة ضمان الجودة على مستوى الكلية والقسم من خلال وحدات ضمان الجودة في الكليات والقسم، والتي تخضع بدورها لإشراف مجموعة لتنسيق ضمان الجودة على مستوى الجامعة؛ وهي مؤلفة من مدير مركز ضمان الجودة والاعتماد، ومُنسقي ضمان الجودة في الكليات، إلى جانب أعضاء آخرين. فعلى سبيل المثال، فإنَّ ضمان أن تكون أهداف ومخرجات التعلُّم للبرنامج والمقررات الدراسية متوافقة بشكلٍ مناسب مع طرق التقييم هي من مسئوليات وحدات ضمان الجودة في الأقسام. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم تقييم البرنامج سنويًّا داخل القسم، ومن خلال عملية مراجعة رسمية تتمُّ كل أربع سنوات من قِبل لجنة مراجعة البرنامج والمناهج الدراسية؛ لتقييم فاعليته وصِلته. ولجنة المراجعة تقرُّ بأن نظام إدارة ضمان الجودة محدَّد بصورة واضحة، ومُنفَّذ، ويخضع للمراقبة، ويتم تقييمه في عموم الكلية. إلا أنَّ لجنة المراجعة تنصح القسم بأن يُطوِّر آلية واضحة لإكمال الحلقة والاستفادة من جميع البيانات والمعلومات المتوفرة؛ نتيجة لفعاليات ضمان الجودة. وبالتحديد، فإن جودة تقديم البرنامج يمكن أن تستفيد من وجود عملية واضحة تنعكس فيها النتائج المتحصِّلة من عمليات التقييم والتدقيق على شكل تغييرات تطرأ على عملية التقييم.

4.5 من الأهداف الأساسية لمركز ضمان الجودة والاعتماد نشر ثقافة الجودة بين صفوف كلٍّ من الموظفين الأكاديميين والإداريين. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة على المناسبات وورش العمل المنتظمة التي ينظمها مركز ضمان الجودة والاعتماد؛ من أجل إطلاع الموظفين على أفضل الممارسات في طرق التعليم والتعلُّم، ودعوة محاضرين من مؤسسات تعليم عالٍ في مملكة البحرين؛ من أجل تبادل الممارسات الجيدة. ويتم توفير السياسات والإجراءات ذات الصلة بضمان الجودة؛ للاطلاع عليها عن طريق الموقع الإلكتروني الداخلي للجامعة؛ من أجل تسهيل الوصول إليها من قِبل الموظفين. وقد أظهر كلٌّ من الموظفين الأكاديميين وموظفي الدعم الذين قابلتهم لجنة المراجعة فهمًا واضحًا لترتيبات إدارة الجودة، والدور المتوقع منهم القيام به في ضمان فاعلية التقديم. ولجنة المراجعة تقدِّر التزام موظفي جامعة العلوم التطبيقية نحو ضمان جودة البرنامج، على الرغم من النِّصاب التدريسي والإداري الكبير المكلفين به.

5.5 أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة العلوم التطبيقية قد وضعت إجراءً لتقديم وتطوير البرامج الجديدة، والذي يتضمن القيام بمقارنة مرجعية غير رسمية، وبحث وضع السوق، والحصول على تغذية راجعة من خبراء أكاديميين. كما يوجد هناك إقرار في تقرير التقييم الذاتي بأن هذا الإجراء بحاجة لأن يتضمن "مشاركةً أكثر تنظيمًا مع عدد أكبر من مجموعات الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة أثناء تطوير البرامج الجديدة". وبموجب هذا الإجراء، يتم بدايةً النظر في أي مقترحاتٍ بتقديمِ برامجَ جديدةٍ داخليًّا من خلال لجنة مراجعة البرامج والمناهج الدراسية، ثمَّ يجب بعدها أن تمر هذه المقترحات بعمليات موافقة على مستوى الكلية والجامعة، ثمَّ يتم تقديمها للحصول على الترخيص من مجلس التعليم العالي. وقد وجدت لجنة المراجعة أنه لم يتم تقديم برامج جديدة مؤخرًا. ولجنة المراجعة ترى أن الإجراءات التي وضعتها جامعة العلوم التطبيقية؛ بغرض تقديم وتطوير البرامج الجديدة والموافقة عليها كافية.

6.5 لقد ذكر تقرير التقييم الذاتي أنه في نهاية كل سنة أكاديمية، يتم إعداد وتقديم تقرير داخلي للتقييم الذاتي عن برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل، والذي يتضمن توصيات بتحسين البرنامج والمقررات الدراسية، إلى مركز ضمان والجودة والاعتماد. ويشير تقرير التقييم الذاتي كذلك إلى عدد من الطرق التي يراجع فيها القسم برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل ويقيِّمه. وتشمل هذه الطرق التقييمات المنتظمة للمقررات الدراسية، والتغذية الراجعة من الطلبة، واستطلاعات رضاهم عن البرنامج، واستطلاعات أرباب العمل والخريجين، والاجتماعات المعتادة لمجلس القسم وفريق البرنامج، والتقييم والتدقيق الخارجي، وعمل المجلس الاستشاري للبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، شرح أعضاء هيئة التدريس الآلية المُطبقة لتعديل مجموعة وثائق ومستندات المقررات الدراسية، والخطوات التي تمر بها عملية الموافقة على المقترحات والتغييرات في المقررات الدراسية. وتتضمن هذه الخطوات موافقة منسِّق البرنامج ومجلس القسم على التغيير في المقرر الدراسي، ومواءمته مع أهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة. وقد التقت لجنة المراجعة مع الطلبة والخريجين الذين أكدوا لها أنهم تمكنوا من تقديم التغذية الراجعة حول جوانب متنوعة ذات الصلة بجودة التقديم. كما أكَّد الموظفون الأكاديميون على أنَّ تقييمات الطلبة قد أدت إلى العديد من التحسينات في تدريس مقررات معينة. ولجنة المراجعة لاحظت هذه المراجعة السنوية للبرنامج، وتشجع القسم على تطوير آلية واضحة للمتابعة؛ من أجل ضمان تنفيذ التحسينات الموصى بها. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع القسم على تعديل آليته في مراجعة البرنامج؛ لكي يتلاءم إجراؤه هذا وبشكلٍ وثيق مع إجراءات جامعة العلوم التطبيقية في تغير المناهج الدراسية كما هو منصوص عليها في دليل ضمان الجودة.

7.5 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنه، وبموجب سياسة جامعة العلوم التطبيقية لمراجعة البرامج، تُجْرى مراجعات دورية شاملة في دورات منتظمة كل أربع سنوات. وتتطلب عملية المراجعة قيام لجنة مراجعة البرامج والمناهج الدراسية بتجميع استمارة التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والأطراف الأخرى ذات العلاقة كأرباب العمل والخريجين؛ وذلك لكل الدفعات للتأكد من صِلة البرنامج وحداثته، وضمان مواكبة مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مع النصوص المعبرة عن رؤية الجامعة والكلية. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة خلال المقابلات بأن المراجعة الدورية الأخيرة للبرنامج قد أُجريت في العام الأكاديمي 2012–2013؛ استعدادًا لهذه المراجعة الخارجية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن هذه المراجعة قد أدَّت إلى تحسينات كُبرى في المنهج الدراسي وتوصيفات البرنامج. ولجنة المراجعة تقدِّر الاستمرار والمثابرة في مراجعة برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل.

8.5 تقوم جامعة العلوم التطبيقية بتحصيل تقييمات منتظمة للمقررات الدراسية وتغذية راجعة من الطلبة قُبيل نهاية كل فصل دراسي. وإضافة إلى ذلك، فقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة عن الاستطلاعات التي أُجريت مؤخرًا؛ لتحصيل التغذية الراجعة من أرباب العمل والخريجين. إلا أنَّ هذه الاستطلاعات لم تُكن تتمُّ بصورة منتظمة. وعلاوة على ذلك، وبسبب العدد القليل من الاستجابات من الخريجين وأرباب العمل، فقد كانت البيانات التي تم تحصيلها محدودة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن بعض النتائج اللافتة للنظر من الاستطلاعات الأخيرة هي الانطباع الذي تولَّد لدى أرباب العمل بأنَّ خريجي جامعة العلوم التطبيقية يفتقرون بشكلٍ عام لمهارات الكتابة الجيدة ومهارات الحاسوب، وأنهم أيضًا يظهرون مهارات غير مُرضية في حل المشكلات، إلا أنهم يظهرون ميْلاً كبيرًا تجاه التعلُّم أثناء العمل. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه قد تم اتخاذ خطوات تمثلت في مراجعات المنهج الدراسي والمقررات الدراسية؛ لمعالجة جوانب القصور هذه. غير أن لجنة المراجعة لم ترَ أدلة على وجود طريقة رسمية مُنفَّذة بشكلٍ مُنظَّم؛ لتحصيل تغذية راجعة من الأطراف ذات العلاقة والعمل بمقتضاها. ولذا توصي لجنة المراجعة جامعة العلوم التطبيقية بأن تتبنى إجراءات أكثر إحكامًا؛ لجمع وتحليل استطلاعات الأطراف ذات العلاقة والاستجابة لها، وأن تقدِّم تغذية راجعة في الوقت المناسب إلى هذه الأطراف حول الخطوات المُتخذة لمعالجة القضايا التي يتم تشخيصها.

9.5 لدى جامعة العلوم التطبيقية مركزٌ لتطوير الموظفين؛ يُشرف على التطوير المهني للموظفين الأكاديميين؛ وهذا المركز مسئول عن تقييم فاعلية برامج تدريبهم. وإضافة إلى ذلك، فهناك سياسة لتطوير الموظفين؛ تضع الأساس الذي تقوم عليه ميزانية تطوير الموظفين الأكاديميين،

وتحدد بعض المبادرات والأنشطة المدعومة بوصفها جزءًا من التطوير المهني للموظفين الأكاديميين. وتشمل المبادرات والأنشطة تقديم المساعدة المالية لحضور المؤتمرات، والدعم المالي ومِنَح التفرغ للموظفين الأكاديميين؛ لرفع مؤهلاتهم العلمية أو القيام بنشاط علمي. وخلال الجولة التفقدية، قامت لجنة المراجعة بزيارة وحدة تطوير الموظفين في جامعة العلوم التطبيقية، وعلِمت لجنة المراجعة أن الوحدة تضمن بأن يكون التطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس قيد التطبيق. ويتحقق هذا من خلال ورش العمل السنوية، والمشاركة في التدريب المهني، ومذكرات التفاهم مع الجهات المهنية. كما تحتفظ الوحدة بسجلات إلكترونية لجميع أعضاء هيئة التدريس الذين شاركوا في أنشطة التطوير المهني والتدريب. كما تتم ترجمة سياسة تطوير الموظفين إلى خطة سنوية مع تخصيص ميزانية لهذا الغرض. وقد أكد عدد من الموظفين الأكاديميين الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم استفادوا من برنامج تطوير الموظفين. ولجنة المراجعة تُقرُّ بوجود الترتيبات المُطبقة لإتاحة فرص التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس. كما أن نظام التقييم المُستخدم يشمل كذلك جزءًا خاصًّا بالحاجات التدريبية لهم. إلا أنَّ لجنة المراجعة لم ترَ أدلة على وجود عملية رسمية لربط حاجات التطوير المهني للموظفين الأكاديميين مع الأنشطة الحاصلة فعلاً. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بتطوير وتنفيذ آلية رسمية لربط عملية المراجعة السنوية للأداء بفعاليات التطوير المهني التي يشارك فيها كل موظف من الموظفين.

10.5 يعتمد القسم على الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة لجمع الآراء حول سوق العمل المحلية، وذلك من خلال الخبرة الشخصية لموظفيها ذوي الدوام الجزئي، والأعضاء الخارجيين في المجلس الاستشاري للبرنامج، والذين يمتلك الكثير منهم سنوات عديدة من الخبرة في سوق العمل المحلية. وإضافة إلى ذلك، فإن لدى جامعة العلوم التطبيقية معرفة عن حالة السوق من خلال أرباب العمل والخريجين. ومع ذلك، لم يتم تزويد لجنة المراجعة بأدلة عن وجود استطلاع مُنظَّم لسوق العمل. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تقوم بتطوير وتنفيذ آلية رسمية داخلية للاستطلاع المستمر لحاجات سوق العمل؛ تضمن بأن يكون البرنامج حديث ويلبي حاجة السوق.

11.5 في معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مجموعة من السياسات والإجراءات المعرفة جيدًا لدى الموظفين، وهم يشاركون في تطوير تلك السياسات والإجراءات المتعلقة بواجباتهم.
- يُدار برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل بطريقة تُظهِر وجود قيادة فعّالة ومسئولة.

- الموظفون الأكاديميون وموظفو الدعم لديهم معرفة جيدة وفهم جيد لنظام ضمان الجودة المُستخدَم، وهم ملتزمون بضمان جودة تقديم برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل.
- هناك نظام فعّال لمراجعة البرنامج تمخَّض عن تحسينات كبيرة في المنهج الدراسي.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تبنى إجراءات أكثر رصانة في تحليل استطلاعات الأطراف ذات العلاقة والاستجابة لها، وتقديم تغذية راجعة في الوقت المناسب لهذه الأطراف حول الخطوات المُتخذة لمعالجة القضايا التي تم تشخيصها.
- وضع وتنفيذ آلية رسمية لربط عملية المراجعة السنوية للأداء بأنشطة التطوير المهني التي يشارك فيها كل موظف من الموظفين.
- استطلاع حالة سوق العمل بصورة منتظمة من خلال آلية مُنظَّمة.

13.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

هناك قدر محدود من الثقة في برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل الذي تطرحه كلية العلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية.